الازمة الحاضرة (١)

الأزمة و إن كانت عالمية كما هو معروف الا أن وقعها يختلف باختلاف البلدان والمحقق أن الأقطار الزراعية تتأثر منها أقل مما تتأثر الأقطار الصناعية ، اذا وجدت فيها سياسة حكيمة لصيانة المرافق : ذلك لأن كساد الصناعة يجر حتما إلى تزايد عدد العمال العاطلين الذين يصبحون بجيشهم الجرار عيلة على الجمهور يسومونه القيام بأودهم و يزيدون الكساد العام بعدم اقتدارهم على الانفاق . وعلى العكس من ذلك الأقطار الزراعية فان الأزمة لا تسبب عطلة بين عمالها الذين يقومون على الأرض ، فاذا اتبعت فيها خطة رشيدة متجهة إلى التقليل من زرع الأصناف التى يقل الطلب عليها والاكثار من الأصناف التى لا غنية عنها وأخصها الأصناف الغذائية على أنواعها كان أثر الأزمة فيها بالبداهة أخف ووسائل تدارك الأزمة أوفر وأقوى .

ففى هذا القطر لا ينازع أحد فى أن مبعث شكاية الأهلين هو تدهور سعر القطن الذى جعلته مصر و يالاسف موردها الأوحد، فجر ذلك التدهور الى سقوط أسعار باقى الحاصلات الزراعية والقراطيس المالية و إلى شل الحركة التجارية و إلى تزعزع الثقة من كل جوانبها بحيث أصبحت المصارف فى وجل وتردد يتنازعهم عاملان ، أحدهما يدفعها إلى امهال عملائها لعدم إحراجهم والثانى إلى التشديد عليهم فى المطالبة خوفاً من ضياع أموالها .

ولقد اثار هبوط أسعار القطن عدة مسائل اجتماعية ربما أدت بالبلاد إذا

---

(١) دعت النقابة الزراعية المصرية العامة فريقا من كبار زراع القطر لبحث الازمة الحاضرة ووضعوا بعض اقتراحات قيمة تقدموا بها للحكومة وقد رأينا اثباتها فى الفلاحة لأهميتها خصوصا وان الحكومة أقرت بعض هذه المقترحات

طال أمد ذلك الهبوط الى مشاكل معضلة بين طائفة العاملين والمستأجرين من ناحية وطائفة الملاك من ناحية أخرى — وكانت مصر بمأمن من تلك المشاكل .

ولما كانت الوزارة الحاضرة قد درست السياسة القطنية وظهر أخيراً التقرير الذى أعلنت فيه نتيجة دراستها فقد تبينا من مطالعته انه ألمّ بكثير من مواضع الداء ولكنه لم يشر فى النهاية بحل عاجل لما تعانيه البلاد من زيادة الموجودات القطنية المصرية على حاجة المستهلكين اليها . بل نراه قد رمى إلى زيادة الانتاج أخذاً بمذهب الانتاج الكبير Mass production لأنه الوسيلة الوحيدة لمواجهة المنافسة العالمية المتزايدة . على أن الهيئة ترى انه إذا سلم بتطبيق هذا المبدأ فى الظروف العادية فانه أخطر ما يكون فى وقت ظهر فيه بوضوح تام ان المقطوعية العالمية على الأقطان الرفيعة حتى وما دونها قد نقصت نقصاً مروعا وما زالت حركة الاستهلاك تنذر باستمرار نقصها على الرغم من أن الأسعار قد هوت إلى أسفل ما كان يتصوره العقل خصوصاً فى صنف الأشموني الذى عاد وليس بينه و بين الأمريكى إلا فرق يبلغ الريال ، وصنف السكلاريدس الذى هبط أكثر من جنيه عما كان عليه قبل الحرب خلافا لما جاء فى تقرير الحكومة . ويجمل بنا فى هذا المقام أن نذكر العبارة التى وردت على لسان مستر « توماس » أحد أعضاء المؤتمر المنعقد لدرس شئون الامبراطورية الاقتصادية «أضحينا والناس جياع لأن العالم ينتج أكثر من حاجته من القمح ، وعراة لانه ينتج أكثر من حاجته من القطن »

وهذا الرأى قد نادى به جميع أقطاب المال والاقتصاد فى العالم . على أن لدى مصر من كميات القطن ما يزيد على حاجة الاستهلاك حتى لو فرضنا

جدلا وبالرغم من الواقع أن تلك الحاجة ستبلغ أقصى ما بلغته فى سنى الرواج فلا تحدّ ولا إرهاق لذلك الاستهلاك فى تقليل انتاجنا للعام المقبل .

وأقل مايقال فى دعوة وزارة المالية إلى الاكثار من الانتاج القطنى انها سابقة لأوانها إذ أن من أكبر الأخطار على كياننا الاقتصادى أن نزيد ذلك الانتاج قبل أن نستوثق من وجود أسواق تستنفده. فاذا ما أتت المجهودات الحكومية أو القومية بالفائدة المرجوة فى ترويج القطن المصرى لدى غزالى العالم فعندئذ يسوغ أن يدعى المصريون إلى الاكثار من ذلك الانتاج .

وأما ما قيل من أن نقصان المساحة عندنا سينشط المزاحمة الأجنبية فذلك لايتأتى إلا إذا عجزنا عن تلبية الطلب العالمى بأسعار معتدلة وفى حالتنا الحاضرة يربى ما عندنا أرباء كبيراً على الحاجة اليه وهو معروض بأبخس الأثمان .

مسألة الزمام القطنى — على أن أهم مايجب النظر اليه هو أن تأتى الزراعة القطنية بربح ولو يسير جداً وإلا فلا معنى للزراعة إذا كانت نتيجتها خسارة على الزراع كما ثبت ذلك للهيئة من تقرير الحكومة نفسه ، ومن أقوال ثقات من كبار الزراع ولما كان من المحقق أن زرع الأصناف الأخرى أن لم يعد على الزارع بربح وافر فانه يترك له على كل حال شيئاً من ذلك (كما ثبت من بيان وارد من احد كبار الزراع) على شرط أن تصح عزيمة الحكومة من فورها على مزاحمة الأصناف الأجنبية لما تنتجه مصر برفع التعريفة الجمركية على وارداتها فقد قررت الهيئة أن يطلب من الحكومة سن قانون لحصر الزمام القطنى فى ثلث كل ملك زراعى على حدته بدون السماح

بضم ملك إلى آخر على طريقة الحيازة التى أفسدت مفعول القانون فى الماضى وأن يستثنى من ذلك الحظر المناطق الشمالية التى لا يصلح زرع الحبوب فيها على أن تكون تلك المناطق هى التى كانت مقررة فى القوانين الأولى لحصر الزمام وعلى أن لا يسمح لتلك المناطق ان تزرع أكثر من نصف كل ملك قطنا ، وأن تعلن الحكومة قرارها فى هذا الشأن لغاية يوم ٢٥ أكتوبر حتى يتيسر للمنتجين تهيئة أراضيهم لزراعة الحبوب على نظام الثلث ، وأن تعتمد الحكومة ما سيأتى اقتراحه فى شأن الحبوب .

وللحكومة بعد قرارها هذا أن تطلب عقد مؤتمر يمثل الامم التى تخرج الاقطان الطويلة الشعرة كالبرازيل و بيرو والسودان وغيرها للتفاهم على نسبة تحديد الانتاج فيما بينها بحيث إذا عاد الرواج لم يقع الغبن على أحد .

وفى معرض الكلام على القطن لا ترى الهيئة مندوحة عن أن تذكر الحكومة أن الاصلاحات الجوهرية التى طلب إدخالها على شتى مسائل القطن ما زالت فى مكانها لم تتقدم خطوة واحدة إلى الامام على الرغم مما لحلها من التأثير العظيم فى سهولة تصريف قطننا للغزالين وفى انتظام أعمال التجارة القطنية ببلادنا

أما أولا فان مسألة زيادة الرطوبة فى القطن وهى التى لم تنقطع شكوى الغزالين منها من عدة أعوام والتى هددنا الغزالون من أجلها على لسان مندوبهم بانهم قد ينصرفون جهدهم عن القطن المصرى ما دامت مشكلتها قائمة ، نقول إن هذه المسألة لم تبرح من غير حل

وأما ثانياً فان مسألة خلط الأقطان فى المكابس وقد أثارت شكاية

الغزالين بما تجره عليهم من الخسائر لم تحل أيضاً مع ان الحكومة كانت قد صممت على انفاذ قانون منع خلط القطن على مكابس الموانىء المصرية وأرسلت مشروع قانون بذلك إلى الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة ثم أعقب هذه الحماسة سكون تام .

وأما ثالثا فان إصلاح نظام بورصة ميناء البصل الذى عنيت به لجنة وأنجزته فى شهر يولية الماضى بعد عناء شديد ومداولات طويلة متشعبة وكانت الحكومة معتزمة إنفاذه منذ بدء الموسم الحاضر لم يشرع فى إنفاذه . وكل يعلم أن معايب النظام الجارى العمل به الآن وهو الذى أنّ منه المنتج أنينا متواصلا تلك المعايب هى علة العلل فيما نراه من التلاعب بالأسعار فى بورصتنا ويمكن الجزم بأن هذه الاسعار لم تكن لتنحدر الى هذا الحضيض لو كانت الاصلاحات التى وضعت قد بوشر فى إنفاذها

وأما رابعا فان مسألة الضريبة الامركية وقدرها ٧ دولارات فى القنطار قد اقفلت فى وجهنا سوق الولايات المتحدة ولم تعلم الأمة ما مقدار المجهود الذى بذلته الحكومة لدرء هذا الخطر فى حينه كما أنها لم تعلم ما فعلته بعد أن أنفذت تلك الضريبة لمقابلة المثل بالمثل كما فعلت سائر الدول التى تعرضت لمنتجاتها تلك الجمهورية تعرضا كهذا

وسائل لتخفيف نفقات الانتاج — تتقدم النقابة بالاقتراحات الآتية لتخفيف نفقات الأنتاج وفى مقدمة ما تقترحه رفع الرسوم الجركية على القمح الاجنبى ودقيقه والذرة ودقيقها والشعير

القمح ودقيقه — قد استوردت مصر فى الخمس سنوات الماضية من القمح والدقيق المقادير المبينة بعد بالطن :

سنة ١٩٢٥	قمح ٥٣٨١٥	دقيق	١٩٨٥٧٥
» ١٩٢٦	» ١٢٤٢٣	»	١٩٥٦٢٤
» ١٩٢٧	» ٠٠٠٣٩	»	١٥٥٥١٠
» ١٩٢٨	» ١١٢٩٧	»	١٥٨١٣٠
» ١٩٢٩	» ٣٣١٢٠	»	٢٣٣٤٩٢

ومعلوم أن متوسط المحصول الذى انتجته مصر من القمح فى الخمس السنوات المذكورة هو ٦ر٤٣٩ر٣٣٣ أردبا نتجت من ١ر٥٥٥ر٦٧٧ فدانا أى أن متوسط غلة الفدان كان أربعة أرادب و ٨٥ ٪

فيرى من تلك البيانات أن مصر تستورد من الخارج من القمح والدقيق ما يساوى ثلث انتاج القطر تقريبا وتدفع ثمنا لذلك إلى البلدان الاجنبية حوالى ثلاثة ملايين جنيه ولكى تستطيع مصر أن توفر لنفسها جميع مؤونتها وتقتصد تلك الملايين التى تدفعها الى الخارج يجب أن تزيد مساحة ذلك الصنف نصف مليون فدان أو اقل من ذلك اذا تيسرت بطرق التحسين زيادة غلة الفدان وهو أمر ميسور على توالى الأيام . ويلاحظ أنه مع زيادة نصف مليون فدان زراعة قمح يزاد نصف مليون فدان زراعة ذره بحكم الواقع وهو يرخص معيشة الفلاح . فاذا ذكرنا أن أرض مصر هى من أجود الأرضين وأصلحها لانتاج القمح فقد كانت فى زمن الرومانيين من اهراء العالم وأن العيوب الموجودة فى القمح المصرى يسهل تلافيها بانتقاء التقاوى الجيدة والعناية بالتسميد اوالاهتمام بنظافة القمح وحفظه فى مستودعات تمنع تطرق التلف اليه ، كان من التفريط الا تتجه سياسة الدولة الزراعية الى

الاستكثار من هذا الحاصل لا لتموين القطر تموينا يسد كل حاجته فحسب بل لتجعل مصر فى مصف البلدان التى تصدر قمحها ودقيقها الى الخارج ، وكان جدير بالحكومة أن تعمل بمنتهى السرعة لتحويل زراعة القمح من ثانوية الى أولية .

على أن أنجع أداة للوصول الى هذه الغاية هى الحماية الجمركية التى تذرعت بها جميع الدول لهذا الغرض وإذ قد ثبت من التجربة أن التعريفة المعدلة على القمح والدقيق لم تجىء مانعة من إغراق السوق المصرية بالوارد الاجنبى خصوصا صنف الدقيق وفيه الملوث المملوء بالديدان من الصنف الذى يستخدم فى سويسرا لاطعام المواشى وفى انجلترا لاطعام الكلاب وإذ قد علم من مراجعة أسعار الدقيق الاسترالى مثلا أن الطن منه الذى يباع على الاستراليين فى ربوعهم بسعر ١٢ جنيها و ١٢ شلنا يباع علينا تسليم الاسكندرية بثمانية جنيهات وشلنين و ٦ بنس فاذا طرحنا من هذا الرقم النولون وقدره ثلاثون شلنا وفرق الكمبيو وقدره ١٠ شلنات والعمولة والمصاريف الاخرى المتنوعة وقدرها ١٠ شلنات أيضا ظهر أن الثمن الذى يتقاضاه البائع الاسترالى هو ٦ جنيهات عن كل طن تسليم المركب وهذا من أشد وسائل الدمبن (طريقة إغراق الاسواق بالبضائع) الذى لايجوز للحكومة أن تقف أمامه مكتوفة اليدين ، تحتم تشديد تلك الحماية ولاحرج علينا بها فان فرنسا قد فطنت أخيرا لمزاحمة القمح الروسى وغيره فصحت عزيمتها على اعطاء الوزارة حق تحريم دخوله قطعيا

والامر ليس مقصورا عندنا على مصلحة زراعية كبرى للقطر بل هو

يمس أيضا مصلحة صناعية لا يستهان بها: ففى القطر ستة آلاف مطحنة تشغل نحو مئتين ألف عامل مصرى ولا جدال فى أن صد الوارد الاجنبى عناسيز يد عدد تلك المطاحن والعاملين فيها ويحمل أصحابها على التنافس فى اتقانها على أحدث الطرق

من أجل ذلك ومن بعد المراجعة الدقيقة واستشارة الاخصائيين رأت الهيئة أن تطلب من الحكومة رفع التعريفة الجمركية من جنيه واحد ونصف جنيه الى ثلاثة جنيهات على الطن الواحد من القمح ورفعها من ثلاثة جنيهات الى ستة جنيهات على الدقيق

وهذه الزيادة لا تغلى ثمن أردب القمح المصرى الى أكثر من ١٥٠ قرشا مما يبطل زعم أى زاعم أن هذه الاسعار مجلبة لغلاء الخبز وعلى كل حال فان المنتجون يقبلون عن طيب خاطر اذا رأت الحكومة أن الاثمان جاوزت حد المعقول أن تتخذ ما تراه من الوسائل الجمركية أو الداخلية لاعادتها الى ذلك الحد المعقول

فاذا ما أريد حمل المنتج المصرى على الاكثار من زراعة القمح وجب أولا إقرار الزيادات التى تطلبها الهيئة من غير تسويف وثانيا إعلان تلك الزيادات بكل طرق النشر فى جميع أرجاء القطر مع تبيين الفائدة التى تعود على الفلاح من التوسع فى زرع القمح (١)

الذرة ودقيقها — كذلك تقترح الهيئة على الحكومة أن تضرب نفس الرسم الجمركى على وارد الذرة ودقيقها لان مصر تنتج كفايتها من هذا

---

(١) قد رفعت الرسوم الجمركية عن الحنطة والحنطة الرقيقة السمراء وخليط الحنطة بالجاودار سواء كانت سليمة أو مقشورة وعن دقيقها وجريشها وسميدها

الصنف ولان وارد دقيق الذرة وسيلة تستعمل لغش دقيق القمح بطريق الخلط لشدة نعومته وخصوصاً الصنف الامريكى منه

الشعير — أما الشعير فتقترح الهيئة رفع رسمه الجمركى الى مائتى قرش وذلك منعا لمزاحمة الشعير الأجنبى وخصوصاً وارد غزة الذى يباع الأردب منه ونظافته ٢٣ قيراطا ونصف بسعر ستين قرشا صاغا تسليم محطة القنطرة وهذا السعر الواطىء جداً لا يشجع على الأكثار من زرع الشعير ولا على تحسينه وهو من الأصناف التى تنمو فى الأرض المصرية نمواً عجيبا

الغاء رسوم الجمارك على الاسمدة الكيماوية — أصبح أستعمال الأسمدة الكيماوية مما لا يستغنى الزراع عنه والوارد منه سنويا قد قارب ثمنه مليونى جنيه ونصف مليون والجمارك تتقاضى عن كل طن ما قيمته ٥٠٠ مليم أو ٦٠٠ مليم . مع أن هذه المادة كانت معفاة قبل أن تتبين ضرورتها للزرع كضرورة الغذاء للجسم . وقد جرت عادة الدول على أعفائها من الرسوم الجمركية . على أنه يقوم عذر مصر فى إعادة هذه الضريبة متى شرع فى أستخراج الأسمدة الصناعية والطبيعية منها بمقادير تكفل سد حاجتها . أما الآن فمن دواعى التخفيف عن عاتق الفلاح والمؤازرة على استكثار غلات الارض ذلك الاستكثار الذى تنشده الحكومة وتدعو اليه أن يزال ذلك الرسم الجمركى الذى لامسوغ له والا فمن المخالف للقياس أن تدعو الحكومة الى شىء ويقع عملها على نقيضه فى حين نرى الحكومات الأجنبية تشجع على استكثار الغلات بالجوائز المختلفة الأنواع

امور نقل الحاصلات والبضائع الزراعية بالسكة الحديدية —

لما كانت الزراعة المصرية فى أمس الحاجة الى التشجيع والتعضيد فالهيئة وطيد الامل أن الحكومة تعيد النظر فى نولونات القطن والبزرة والفحم والسماد والادوات الزراعية . ولا أدل على ضرورة تخفيض تلك النولانات من ضرب المثل : فان الاجرة التى تتقاضى عن طن الفحم من الاسكندرية الى مصر تبلغ ثمانية شلنات ونصف فى حين أن نفقته من أنجلترة الى الاسكندرية لاتربو على ستة شلنات ونصف وقد تبلغ نفقة الفحم المصدر الى الوجه القبلى نصف قيمته وأحيانا قيمته كاملة فى الجهات النائية .

كذلك نقل الاسبخة الكفرية زيدت أجوره زيادة لامبرر لها وجعلت له قيود وشروط ثقيلة حالت دون الاقبال عليها وحرمت الارض المصرية الانتفاع بكميات وافرة منها فضلا عما سامته مستبدليها بغيرها من النفقات الجمة

يضاف الى هذين المثلين أن الكتان يشترط فى نقله ربط قشه باسلاك الحديد وهذا يتلف القش ويجر الخسارة على الزارع والمستصنع .

أليس مما تحتمه الحالة الحاضرة النظر فى التسهيل على المحصولات الزراعية والغاء الزيادات التى عليت على الاجور والعدول عن خطة جعلتها مصلحة السكة الحديدية ديدنها بزعم أنها لا تريد تقليل موارد الخزانة مع أن الاختبار قد دل فى كل زمان ومكان على أن التشبث بذلك المبدأ انما يأتى بعكس المقصود .

تأجيل المطلوب للحكومة من سلف وثمن بذرة وسماد — يجدر بالحكومة رأفة بالزراع فى هذه السنة الشديدة أن تقسط لهم على ثلاثة أعوام

اذا أستمرت الازمة ، ماهو مطلوب لها من سلفة تقديه وأثمان بزرة وسماد . وهذه وسيلة تخفف بها عنهم بعض مايجدون من العناء فى الوفاء بما عليهم من الطلبات الملحّة لسداد الأموال الأميرية والديون العقارية وغيرها وتهيئة الاسباب لزرع أرضهم فى حينه وتقويم أودهم من الناحية المعيشية .

العمل على تأهيل مطلوبات البنوك العقارية وغيرها — لما كانت الحكومة قد اذاعت لاطمئنان الخواطر أن البنوك أظهرت استعدادها للتساهل فى تقاضى مطلوباتها هذا العام فقد تداولت الهيئة مداولة ملية مفصلة فى هذا الصدد واجتمعت كلمتها على أن تطلب من الحكومة أستيفاء السعى الذى بدأته باهتمام الذى يدعو اليه الخطر المنذر أولا من جهة نزع الملكيات الكثيرة الذى بدأت به البنوك العقارية وثانيا من جهة تقاضى البنوك الاخرى لديونها بتسامح أقل مما تقتضيه الحالة وعلى هذا فأملها وطيد أن الحكومة بما لها من النفوذ لدى تلك المعاهد تتوصل الى التفاهم معها على ما يأتى : —

أولا : أمهال الذين عليهم أقل من قسطين للبنوك العقارية مع أبقاء الفائدة على السعر المتفق عليه أصليا وعدم تحميلهم فرق فائدة التأخير .

ثانيا : توقيف البيوع الجبرية ضد الذين عليهم أكثر من سنتين لمدة عام تالٍ حتى لاينجم عنها خراب بيوت كثيرة وهبوط متزايد فى اثمان الاطيان والعقارات التى هى قوام الثروة الأهلية مع الاعفاء من فرق فائدة التأخير ولو بصورة تسوية اذا خشى تعطيل مفعول القانون الخاص بفائدة التأخير هذه .

أما البنوك غير العقارية فيستوثق منها أن تتقاضى ربع مطلوبها وتؤجل ثلاثة الارباع الى سنة مع بقاء الفائدة المتفق عليها كما كانت .

تخفيف مايحمله القطن من مصروفات الحليج والمكابس والنقل بالاسكندرية - اتفق أصحاب المحالج على جعل سعر الحليج ١٦ قرشا وهذا السعر كان يجيزه قبلا ارتفاع سعر القطن وغلاء الوقود أما الآن فالهبوط فى سعرى القطن والوقود يوجب أن يرجع أجر الحليج الى ٨ قروش كما كان قبل الحرب .

كذلك اتفق أصحاب المكابس بالاسكندرية على جعل أجر الكبس ٧ قروش ونصف بدلا من ٤ قبل الحرب .

وعلاوة على هذا وذاك حمل القطن ضريبة العشرين قرشا وزيدت تكاليف حمالته فى الاسكندرية ونقله من أرضه الى ليفربول فاصبح مجموع هذه النفقات أربعة ريالات ونصف ريال فى مقابلة ريال وثلاثة أرباع الريال قبل الحرب .

فهل يتسنى لفطننا أن يزاحم الأقطان الأخرى باسعاره مع كل هذه التعليات عليها ولقد وافق التقرير الحديث الذى وضعته المالية على أستبهاظ هذه النفقات ولكن الهيئة ترجو من الحكومة عملا عاجلا أما بالوساطة الودية لدى أصحاب المحالج والمكابس وغيرهم أو بالطرق الأخرى التى تستصوبها لتخفيف هذه الأعباء .

بزرة القطن لعلف المواشى — إن الفكرة الأساسية التى ارتكنت عليها وزارة الزراعة فى عدم اطلاق بزرة القطن غير الصالحة للتقاوى حتى تكون فى متناول جميع الأيدى هى خوفها الشديد من أن يستعملها الفلاح كتقاوى فتفسد الزراعة والأرض : والهيئة ترى أن الوزارة فى استطاعتها أن تأمر بحرش البزرة لقتل قوة الانبات فيها وبعد ذلك تصرح بتداولها فيستعملها

الفلاح المسكين مؤنة لمواشيه تغنيه عن الشعير والفول فى هذا الوقت الذى بلغ فيه ثمن أردب الفول ١٨٠ قرشاً

وبأخذ الحكومة بهذا الرأى تسهل السبيل للفلاح للحصول على مؤونة مواشيه بثمن بخس فيستنفذ جزء كبير من بزرة هذا العام و يتحسن سعرها ولايخفى أن فى أرتفاع سعر البزرة تحسينا لسعر القطن أيضا

وهنالك رأى يعزز هذا الرأى و يتمم فائدته : أن قتل قوة الانبات فى البزرة المصرية التى لا تخص بالتقاوى المحلية أية كانت الطريقة التى تؤثرها الوزارة لذلك، يمنع البلدان الأجنبية من استخدامها تقاوى لها ومنافسة أقطاننا باقطانها وهو أمر جدير باعظم عناية من الحكومة

تشجيع زراعة السكر والكتان والخضر وغرس الاشجار المثمرة —

لم تتبين آفات وحدة المحصول الرئيسى فى مصر كما تبينت بقوة الضائقة الحالية وما تعانيه الامة جمعاء منها فالهيئة رأت أن من أفعل الوسائل للتفادى من استمرار هذه الوحدة وآفاتها وسائل ذات نفع لا يجحد غير التى سبق اقتراحها :

من تلك الوسائل تشجيع زراعة قصب السكر ليتسع زمامها اتساعا يستطاع معه استيفاء حاجة القطر كلها من سكر البلاد ومن صنعه فيها أما الزمام الحالى فيكفى ما يربو قليلا على النصف من الاستهلاك المحلى وتوسيع نطاقه مع المؤازرة اللازمة من طريق التعريفة الجمركية لمنع المزاحمة الأجنبية يمكن شركة السكر أو أية شركة أهلية تنشأ من إخراج البقية اللازمة

للاستنفاد المحلى بل قد نقول بلا مغالاة للتصدير المربح أحيانا كما حدث فى خلال الحرب الكبرى .

أما مقطوعية القطر الآن من السكر فهى تقارب مائة وستين الف طن تقدم لها منها شركة السكر نحو ٨٢ الف طن والباقى يسعها تقديمه إذا وسعت زراعة القصب

أما الكتان فهو صنف زرع حديثا وقد حالت دون اتساعه عقبات جمة من ضعف أسعار المغزولات بذاتها ومن نفقات نقل غير يسيرة ومن تأخير فى إخراج الرخص لأحواض التعطين ومن عدم تلبية الذين يزرعونه حديثا بارسال خبراء من قبل وزارة الزراعة تعلم بعض العمال المحليين حلج الكتان وفرزه ومن عدم إرشادهم الى أن أصلح أرض لزرعه هى التى يستطيع نباته إمتصاص أملاحها البوتاسية ومن اصرار إدارة الجمارك على تقاضى رسم عن تقاويه الواردة من الخارج لا باعتبارها تقاوى زراعية بل باعتبارها منتجات صيدلية الخ الخ

أما الخضر والاشجار المثمرة — فان التربة المصرية تجود فيها الخضر وتنبت نباتاً عاجلا ومبكراً يسوغ لنا أن ننتفع به انتفاعا كبيراً إذا وجدنا له أسواقا فى الخارج وقد ظهرت بوادر لهذا التصدير ترى الهيئة أن الحكومة جديرة بتشجيعها جهد المستطاع وذلك إذا عنيت عناية خاصة بمعاونة الأهلين على أختيار أصلح البقاع لاستنبات كل نوع من الخضرة بحيث يكثر محصوله ويحسن جناه ، وتقل نفقاته

أما غرس البساتين فهو متمش فى سبل التقدم ولكن القطر ما زال

---

(١) رفعت الرسوم الجمركية على السكر بانواعه

لا يستقضى معظم حاجته الى الثمار من البساتين المصرية هذا فضلا عن أنه يتيسر التصدير الكبير من تلك الثمار إذا لوحظت خدمة الاغراس بالعناية وشجع الآخذون بانشاء الحدائق أوتوسيعها تشجيعا عمليا جديا .

تخفيض الايجارات الزراعية وايجارات الاملاك — المشكلة الزراعية القائمة التى أوجدها تدهور أسعار القطن لا يجوز قصرها على فئة المستأجرين لأنهم لا يمثلون إلا فريقا من القائمين على الارض والنظر الشامل إلى الموضوع يقتضى البحث فى رأس المال الذى وظفه المالك فى شراء الطين وما يحق له من أجر يسميه الاقتصاديون ريع الارض Renfe du sol فاذا لوحظ ان مصر لم تبن نهضتها الاقتصاديون إلا بمعاونة رؤوس الاموال التى اضطر صاحب الطين إلى اقتراضها لاقتنائه أولتحسينه ولوحظ من جهة أخرى أن جزءاً كبيراً من الأطيان الزراعية أصبح مرهونا للبنوك العقارية على مبالغ طائلة فلا يمكن اغفال هذا الأمر فى معالجة السياسة الزراعية للبلاد ولا التهاون فى أمر هبوط الفدان إلى نصف قيمته أو ثلثها لأن ذلك يأول حتما الى تجريد المالك وذهاب ملكه إلى البنوك العقارية وفاء لمطلوبها وقد شوهد فى العهد الاخير أن المبيعات الجبرية التى حدثت لم تكد قيمة الفدان فيها تفى بمطلوب المرتهن الأول فضاع على المالك شىء وضاع على المرتهن الثانى أو صاحب الاختصاص ماله بأكمله

من أجل ذلك يجب عدم الاغضاء عن حالة المالك والانصراف إلى مؤازرة المستأجر كأنه هو المستغل الوحيد للارض والحقيق بالمعونة دونه . إلا أن هذه الهيئة رأت مع ذلك وفى مقابلة أن الحكومة ستأخذ بباقى

---

(١) قد رفعت الرسوم الجمركية على البرتقال واليوسفندى والموز والتفاح والكمترى والخوخ والبرقوق والبطيخ

المقترحات التى يتضمنها هذا التقرير أن ترجو ترك ٢٥ ٪ المستأجر من ايجار السنة الحالية تركا نهائياً مراعية فى ذلك أن هذا التخفيض قد قضت به الضرورة وسمح به فعلا غالب الملاك ، ومراعية أيضاً حفظ العلاقة الحسنة بين المالك والمستأجر أتقاء ما عساه أن يطرأ من المشاكل الاجتماعية بسبب ما يقوم بينهما من المنازعات

كذلك وافقت الهيئة على تخفيض إيجارات المحال التجارية ٢٥ ٪ والمساكن ٢٠ ٪ على شرط يختص بالمساكن والمتاجر هو أن تصح عزيمة الحكومة على تقنيص رواتب الموظفين وتعديل ضريبة الأملاك المبنية من الفور بنسبة ما يقرر من تخفيض الايجارات

ضرورة اقرار تسعيرة جديدة — لما كان ما هو مشاهد من النقص العام فى ايرادات الأطيان والأراضى المبنية والمتاجر وما يقترح من تخفيض المرتبات يجب أن يجرحتما إلى تقليل تكاليف الحياة و إلا اختل التوازن بين الدخل والخرج وفات المقصود من التخفيض

ولما كانت وسائل الاقناع لا تكفى لحمل بائعى المواد الغذائية على الاعتدال فيما يبغونه من الربح أصبح من الضرورى تعيين لجان تسعيرة لتلك المواد الضرورية ومراقبة انفاذ ما يقرر لها من الأسعار بيقظة ودقة وقد سبقتنا الى وضع مثل هذه التسعيرة وانفاذها بقوة حكومات أوربا وأخصها فرنسا والنمسا والمجر فليس ما نطلبه بدعة وليس بغير ميسور

البنك الزراعى الذى تقرر انشاؤه — أتمت وزارة المالية والجهات المختصة من الحكومة تعيين رأس المال واعد التشريع والقواعد وتحديد

لاختصاصات لتسيير البنك الزراعى الجديد ونوط أعمال الأقراض به لمنتجى القطن ومستغلى المزارع المستحدثة

وكان المنتظر أن يبدأ ذلك البنك حركته ببدء هذا الموسم غير أن المالية عادت فأصدرت قرارها بالتسليف المباشر للزراع ولا يخفى أن معاملة البنك فى مثل هذا الشأن أيسر وأقل كلفة من معاملة الصراف وجيش العمال الآخرين فضلا عن أن رجال البنوك المنقطعين لهذا العمل يتقنونه إتقانا ليس فى مقدور غيرهم بلوغه ارتجالا : فالهيئة تطلب للاعانة على تلطيف هذه الضائقة أن لا يعطل البنك ، وأن يعدل به عن الطريقة الجارية التى دل الاختبار على متاعبها وعدم ملاءمتها للتسهيلات التى توجبها الحالة الحاضرة

وقد كان لتخفيض قيمة السلفة على بعض الأقطان ثم إعادتها إلى أصلها ثم تخفيضها أثر فزع فى السوق وفى نفوس المنتجين وهبوط فى الاسعار مما يقوم دليلا على أن الأولى ترك القيام بهذا العمل لمعهد هو أصلح للاضطلاع به وأدرى بأساليبه